المقدّمات تحيك على النتائج

عالم رجراج

إزاء المعسكريْن، الرأسمالي والاشتراكي، اللذيْن كانا قائميْن في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهيّ نفسها الفترّة التي عرفت بفترة الحرّب الباردة، نشأ مصطلح «العالم الثالث» الذي تحته كانت تُدرج كل الدول غير الداخلة في التبويب الثنائي الذي أطره حلفان عسكريان، «ناتو» و«وارسو». بعد انتهاء القطبيّة الثنائية بانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكُّك قوّته الرئيسة، الاتحاد السوفييتي، إلى مجموعة من الجمهوريات متفاوتة الأهواء السياسية، وانفراد المعكسر الغربي بتسيير شؤون العالم، صبِّ السؤال عن مصير ما كان يعرف بالعالم الثالث، الواقعة دوله في ثلاث قارًات رئيسية: آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية؟. وعلى هذا السؤال يترتب سوال لا يقلُّ أهمية: أين نضع الدول التي كانت في عداد المعسكر الاشتراكي، أتكون بانضمام كثير منها في الاتحاد الأوروبي، وحتى في حلف «ناتو»، قد انضمَّت بشكل تلقائي إلى العالم الوحيد الباقي من معسكري الحرب الباردة، وهل سيسمح بذلك أغنياً -أوروبا وهم الذين يضيقون ذرعا حتى باليونان وتركيا والبرتغال وإسبانيا، حلفائهم في السياسة والعسكرة، ويروَّن فيها «ريف أوروبـا»؟، خاصة أن أغنياء

أوروبا يدركون مستلزمات تأهيل الاعضاء الجدد لدخول أوروبا «الغنيّة»؟ ولأن السؤال يجرّ السؤال: ما عساه يكون تصنيف الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا التي كانت في عداد الاتحاد السوفييتي، فإذا كان الغرب قد قبل في ناديه جمهوريات البلطيق الثلاث: لاتفيا وإستونيا وليتوانيا صغيرة المساحة وقليلة السكان، فهل ستتحوّل جمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القوقاز إلى جزءٍ مما كان يعرف بـ«العالم الثالث»، أخذاً بالاعتبار مقادير الروابط التاريخية التي تشدّها إلى العالم الاسلامي؟ في أوروبا اليوم حرب فاصلة، هي الجارية بين روسيا وأوكرانيا، من الصعب الجَّزم بَّالسيناريو الذي ستنتهي به، بوجود أجندتين نقيضتين في صراع دام، أجندة الرئيس الروسى بوتين الذى يريد استعادة قوّة روسيا ومهابتهاً العالميُّة التِّي كانت لها في العهد السوفييتيّ، وتأتي استعادة ما يعتبره أراضي روسية سلَّمها البلاشفة لأوكرانياٍ، في سيآق هذا السعي، خاصة مع توجه حلفَّ الناتو لجعل أوكرانيا حديقةً خلفيةً له في مواجهة روسياً، أما الأجنده الثانية فهي تلك التي يعمل الغرب اليوم على تنفيذها، بالسعى إلى تحويل حرب أوكرانيا مبارزة طويلة الأمد لاستنزاف روسيا وإضعافها وإخراجها من الحرب خاسرة، عبر مدّ كييف بالأسلحة المتطوّرة والخبراء والمستشارين، ورفع القيود عنها في استخدام هذه الأسلحة لاستهداف الأراضى الروسية.

سيقرّر مصير هذه الحرب أموراً كثيرة في مستقبل العالم القريب، وربما البعيد، من دون إغفال أن قوى دولية وازنة أخرى، غير الغرب، لا تريد لروسيا أن تهزم في حرب أوكر أنيا. نتيجة لا تريدها دولة عظمى مثل الصين، الساعية، ولكن من دون ضجيج، لتشكيل عالم جديد متعدّد الأقطاب، تكون لها فيه يد طولي، وهي تدرك أن ذلك متعذّر لو هزمت روسيا، ولا يقلّ أهميّة عن ذلك أن أي نجاح تُحرزه دول الناتو في الحرب مع روسيا سيدفعها إلى التعجيل بمعركة مؤجَّلة مع بُكين ستكون تايوان سَاحتها. ما كان يعرف «العالم الثالث» بات اليوم مُدرجاً في خانة الجنوب. هكذا أصبح العالم يقسم بين شمال وجنوب، وهو تقسيمٌ لا يخلو من الاعتباطية، إلا إذا كان المراد به مدلولاً جغرافياً فقط، لأن في هذا الجنوب حزمة من التباينات والتناقضات، شديدة الارتباط بالتحوّلات الجارية في العالم. لكن في وسعنا الاستدراك هنا بالقول إنّه أذا اعتبرنا الموقف من حرب أوكرانيا معياراً، فعلينا ملاحظة أنّ أهم دول الجنوب، حتى لو لم تعلن تأييدها روسيا في هذه الحرب، تحاشت الوقوف ضدها، رافضة السردية الغربية، «فيما تنظر دولة بأهمَّية الصين إلى الجنوب العالمي على أنه شريكٍ في تحدّي النظام العالمي الحالى الذي تقوده الولايات المُتحدة»، كما يذهُّب إلَّى ذلك محلَّل رُّوسي."

نحت وإيران... معضلة السياسي والأخلاقي

جلية) من إيران، ما مكّنها من بناء ترسانتها العسكرية.

فراغ استراتيجي عربي رهيب.

ما وراء الموقف الإسلاموفوبي من حـماس

منذ بدء عملية طوفان الأقصى، وحتى قبلها، تتعرّض حركة حماس لهجوم من موقف استشراقي إسلاموفوبي في الغرب والشرق، لا يرىّ فيها سوى حَركةً إسلامية، حتى إن ثمّة مثقفين عرباً يتمنون هزيمتها أمام إسرائيل. ... وليس هذا المفهوم علمانياً، بلُ إقصائيُّ بامتياز، الأخطر فيه أنه لا يرى، أو هو يغفل الصراع الأساس مع إسرائيل، فهناك فرق بين نقد حركة حماس، وبالعكس نقدها ضروري، والمشاركة في الحملة الغربية

إن تُعضَّنا، وصاحبة هذه المقالة منهم، لا يؤيدون حركات الإسلام السياسي، هذا لا يبرّر الموقف الأيديولوجي منها، وإنكار أنها حركة مقاومة وطنية شيحاعة، فهو موقف عن قصد، وأحياناً كثيرة عن غير قصد، ينسجم مع الموقفين، الإسرائيلي والأميركي،المعاديَين لحركة حماس،ليس بوصفها حركة إسلامية، وإنما حركة . مقّاومة ضد الكولونيالية الصهيونية

الاستبطانية في فلسطين. فكرياً، يتماهي هذا الطرح، بدرجات متفاوتة، مع نظرية «صراع الحضارات» التى أطلقها الكأتب الأميركي صمويل هنتنفتون، الني بني على أفكار (وادّعاءات) شيخ المنظّرين الاستشراقيين الاستعماريين، برنارد لويس، الذي حاول تبرئة السياسات الاستعماريا باعتبارها حملة ضد ثقافات متخلفة ومتوحشة. ففي رأي هنتنغتون أن

صفاء عودة

كاريكاتير

أي نقد الحركات الإسلامية ووصم أي الصراعات في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة هي مجموعة صراعات سن

حماس وحكومة الاحتلال.. فإسرائيل تعمل على إبادة شعب. وحركة حماس، رغم أخطائها وتعارضنا معها، اختارت والتغرب على التعالم، لمنتع التصبن من المقاومة في بيئة ومنطقة أصبحت فكرة مُحاوِلُهُ أُخُذُ تَـاجِ القُوةِ وَالعَظْمَةِ مِنْ المقاومة فيها محرمة على الشعوب. أميركا، وذلك كله مبنيٌّ على فكرة تفوّق نرفض بعض ممارسات حماس في أثناء «العنصر الأبيض»، بمعنى الثقافة الاستعمارية الغربية، التي تتولِّي مهمّة «نشر الحضارة» ولجم «المتوحشين» حتى لو تم ذلك بحرب إبادة.

> حقوق الشعوب، وتضّع نضالاتهم في خانة التفكير «غير العقلانية» النج تتعارض مع «الحداثة». ... لم يكن في بال هنتنغتون ولويس، ولا في نهج مجموعة «المحافظين الجدد»، حرّكة حماس أو الجهاد الإسلامي، وإنما معاداة فكرة «التحرّر الوطنتي»، ففي الحقيقة لا فرق لديهم بين «حماس» أو «فتح» الجيهتين الشعيبة والديمقراطية، فكلها جزءً من الثقافة الإسلامية التي تعرقل

السلم والسلام. ليس المقصود هنّا وصم

نقد لـ«حماس» بالأسلاموفوبيا، ولكن اعتماد الإسلاموفوبية والإقصائية من ثقافات، وأن آلإسلام هو المشكلة الرئيسة في العالم العربي، فليس هناك نضالات بعض المثقفين ومعارضي «حماس» تحرّرية أو حقوقية، والمشكلة ليست في مخلط مين الأمور. الاحتلال الصهيوني لفلسطين، بل في طبيعيُّ أن يؤيِّد جلِّ الشعب الفلسطي والمثقفون توجيه أسئلة نقدية إلى هناك ثقافة سائدة تمنع التفاهم وتعرقل «حماس»، وما إذا كانت تمتلك السلام والازدهار بين شعوب المنطقة استراتيجية قبل إطلاقها «طوفان وإسرائيل. هنتنغتون ولويس وأخرون الأقصى»؛ فالثمن فأدح، وغير محتمل، لم يكونوا خارج «السيستم» الاستعماري، بلُ كانوا يضعون أطراً فكرية لسياسات لكن ذلك لا يبرر المساواة بين قادة أميركا بعد انهيار الاتحاد السوفستي لتبرير ضرورة إحكام هيمنة واشنطز

حكمها قطاع غزّة من قمع ومحاولة فرض الأيديولوجيا التي لها أبعاد إقصائية، بخاصة على منتسبيها، وإلى درجة ما على غزّة، لكن ذلك لا يغير حقيقة الاحتلال ما تقدّم ضـروريللتحذير من مغبة الصهيوني، ولا انضمام الشباب إلى الانزلاق إلى مقارباتٍ تخدم رؤية تُنكِر الحركة لمقاومة إسرائيل. ظهرت مشكلةً في العقد الماضي في

المنطقة العربية، من نشوء حركات تنويرية وحركات تدّعي التنوير، كان بعضَّها علَّانية، حتى إنَّا شهدنًا ظهور دعواتِ صريحةً من بعض الكتَّاب «التنويريين)» إلى التخلي عن القضية الفلسطينية، واعتبار أن الحركات الإسلامية تمنع السلام والازدهار في فلسطين، وهـى المقولات نفسها التي يرؤجها كثُّاب الاتفاقيات الابراهيمياً

نحن فی حاحة الى الاتفاق حُول استراتيجية التحرّر واستراتىحىة التغسر في العالم العربي، وشیطنة «حماس» ليست جزءاً من هذا الحوار

بصورة وقحة وفجّة. و«التنوير» هذا، لمستسلم والمؤمن بتفوق إسرائيل، مطلوب من أميركا تسهيلاً لإدماج

66

إسرائيل في المنطقة وسيطرتها عليها وتصفية القضّية الفلسطينية مؤكّد أن هناك تياراً ملتزماً بالقضية الفُلسطينية، لكنه وضع من أولوياته مواجهة تيار الإسلام السياسي في العالم العربى، وأولويته هذه تجعله يساوي بين نتنياهو وقادة المقاومة الفلسطينية واحتقار عقلهم وإنسانيتهم والتعامل معهم مجرد غيبيين لا يحترمون الحياة

الإنسانية، وتدفع بعضهم إلى القول إن «حماس» تعتبر حياة الفك أضحية لمعركة تعتبرها دينيةً لا غير. وهناك مغالطاتٌ كبيرة في هذا الطرح، فهناك أجيالُ من الفُلسطَّينيين تنضُم إلى المقاومة. صحيح أن مجموعة كبيرة منها تأثرت بالإسلام السياسي، وهي ستمرار للمقاومة؛ فوجود الاحتلال يولّد أجيالاً مقاومة، لأنه ليس لديها فيار غير القتال منَ أجل الحرية. لا يمكن إنكار أن بعض حركات الإسلام السياسى تؤمن بمفهوم «نحن وهُم» أو تروّجه، أيّ الإسلام في مواجهة العالم، وهذا ينطبق على بعضّ التيارات القومية أيضاً، لكن ذلك لا يغير من حقيقة أن الهيمنة الاستعمارية، إضافة إلى الإسلاموفوبيا وحرب إسرائيل المستمرّة ضد الشعب الفلسطيني تغذي هذا التفكير. نحن ف حاجة إلى فَّكر تنويري، لكن بدون إسقاطَ

المفاهيم الاستعمارية عليها. الخلط الغريب بين معارضة حماس ومساواتها بقيادات الحركة الصهيونية شديد الإجحاف، ويحب أن لا ننسى أن أميركا والغرب بعامة تعاملوا بالعداء والشيطنة نفسيهما مع منظمة التحرير ر. الفلسطينية في أَوج نهوَضها، ولم يتغيّر الترويج كثيراً، فإسرائيل وأميركا لا تفرّقان بين الفصائل الفلسطينية، حتم بعد اتفاقيات السلام ومهادنة السلطة الفلسطينية إسرائيل، فعند المتطرّفين، وحتى كبار المسؤولين في الغرب، كل التنظيمات الفلسطينية هي مسلمة، أو

جزء من الثقافة الإسلامية، قعليه لا يبرّر

حيواتهم، اعتباراً للاختلاف الذي يؤطّر

وجودهم والتناقضات التي تعمّ أيامهم،

«التنوير» شيطنة حركة حماس. نتمنّى عودة منظمة التحرير الفلسطينية قوية، ببناء ورؤية ثوريين، تكون «حماس» جزءً منَّها، وهذا ما أؤمن به، ولكنني لا أمتلك الحق بالتعامل مع الحركة وكأتها مجموعة أناس غيبيين غير عقلانيين، والسخرية منهم ومن تضحياتهم، ولا أظنٌ أن فقدان القائد الراحل إسماعيل هنية وأولاده وبناته وأحفاده لم يكن موجعاً للجميع. وإننا نواجه اليوم حرب إبادة لا تفرّق بين علماني ومن يحمل الأيديولوجيا الدينية، وهذه ليست مجرّد معركة، بل حرب طويلة، والإسلاموفوبيا جزء مهم من أسلحة العدو. لن يساعد ترديد جزء من التحريض

الذَّى يمارسه أمثال الكاتب البريطاني، دانيال كريج الذي يتجول في الغرب لإلقاء محاضرات ضد ما يسمّية «خطر الإسلام»، وأنه لا بد من ربح الحرب ضد الظُّلاميين والإرهابيين، لن يساعد دعاة التنوير إلا إذا كان التنوير يعنى تثبيت

نحن في حاجةٍ إلى الاتفاق حول «حماس» ليست جزءاً من هذا الحوار، بل إنه يعزّز تيار الانعزالية السياسية التر تصرّ على أن لا شأن للشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، وتمهد لثقافة تطبيع شامل على كل المستويات مع عدقً يستهدف الأمن القومي العربي ومستقبل كل عربي من المحيط إلى الخليح.

استراتيجية التُحرّر واستراتيجية التغيير في العالم العربي، وشيطنة

لم يبقَ أمام الذين قرّروا في تونس منافسة الرئيس قيس سعيّد في الانتخابات الرئاسية، ورفضت هيئة الانتخابات ترشّحهم، سوى اللجوء إلى القضاء. ورغم ثقة عموم التونسيين بالمحكمة الإدارية التي لم تشملها القرارات الخاصة بـ «تطهير الأجهزة القضائية»، إلا أن الأجواء تسودها شكوك وريبة من كل شيء، فملف التزكيات الخاصة بالمرشِّحين تحوّل إلى أشبه بلعبة المتاهة التي ما إن تنخَّرط فيها ـ حتى يصيبك الدوران، وتشعر بالضياع والتورّط في مصيبة قد تحلّ بك في كل لحظة، من بينها السجن والحرمان من الترشّع للانتخابات مدى الحياة!

صلاح الدين الجورشي

لافتٌ للنظر أنه عندما جرى الشروع في قضية «التآمر على أمن الدولة» اعتمد المحامون في دفاعهم عن الموقوفين على الجوانب الإجرائية التي تضمّنتها القوانين لحماية حقوق منظوريهم، عندها لجأ الخطاب الرسمى إلى التقليل من أهميتها ووصفها بالشكليات التي لا جدوى منها، ودعا إلى تقديم المقاصد على النصوص. ثم عندما تعلق الأمر هذه المرّة بممارسة الحق في الترشّع لرئاسة الجمهورية جرت المبالغة في اعتماد كل الجوانب الشكلية من أجلُّ إسقاطُ المنافسين، وهو ما حوّل هذه المناسبة إلى مجموعة طرائف غير مسبوقة. في حين يتمسَّك رجال القانون بضرورة اعتماد المرونة في التعامل مع الجوانب الإجرائية وتقديم المقاصد الكبرى للعملية الانتخابية، من دون التغاضي عن الخروق الكبرى التي نصَّت عليها القوانين الدولية، مراعاة للظروف المعقّدة والخطّيرة التي تمرّ بها البلاد.

تتَّضح الأمور في الأسبوع المقبل، ويصدر المجلس الموسّع لقضاة المحكمة الإدارية حكمهم النهائي، سواء في ما يتعلق باجتهادات زملائهم، أو ما أورده المرشّحون من أدلّة ومعطيات. وستكون لتلك الأحكام أهمية كبرى في تاريخ القضاء التونسي، كذلك ستكون له تداعيات تاريخية على مستقبل الديمقراطيّة التونسية، فإن جاءت الأحكام مؤبدة لما ذهبت إليه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فسيُّفهم من ذلك وضع حد نهائي لمسار الانتقال الديمقراطي. إن جاءت الأحكام خلافاً لذلك، سيتحوّل المشهد كلياً، إذ حينها سترفع القيود، وسيتشكّل رأيٌ عام مختلف. وقد تكون نتائج 6 أكتوبر مغايرةً تماماً لما خُطِّط له، إذ سيعود مرشَّحون عديدون إلى حلبة المنافسة، لتكتسب بذلك الانتخابات بعض خصائصها المهدّدة حالياً

الانتخابات المقبلة مهدّدة أيضاً بقراراتٍ أخرى، ستزيد من تقليل مصداقيتها. هناك جمعيات أُعلِمَت بأنها لن تشارك في عملية المراقبة، ومنها «أنا يقظ»، بحجّة أنها «غير محايدة». كذلك لن يُسمح لبعض الصحافيين ووسائل إعلام بتغطية الحدث، وهو ما دفع نقابة الصحافيين إلى التحذير من مناخ يسودُه «الترهيب وإصدار الأحكام السالبة للحرية في حقّ صحافيين ومدوّنين»، وهي قرارات من شأنها أن تعمّق الشكوك في الانتخابات الرئاسية والجدوى منها، فالشفافية شرط أساسي من شروط ديمقراطية الانتخابات ونزاهتها. لا تبشّر كل هذه المؤشّرات المتتالية بخير، وما قاله أحد المعلقين السياسيين المؤيدين للرئيس يؤكد ذلك «ننتظر صراعاً فيه شوية قوة، واللي يعمل سياسة يلزم يتحمّل». يعني أن المعركة بين الرئيس سعيّد وخصومه مرشّحة للتصعيد من السلطة، وستشهد قدراً متزايداً من العنف حتى تستقرّ له الأوضاع، ويستمرّ في تنفيذ «مشروعه» في السنوات الخمس المقبلة. الصراع على السلطة مسألة مشَّروعة لا خلاف بشأنها. ومن حقّ الرئيس سعيّد السعى نحو ولاية ثانية، ومن ينكر عليه ذلك فقولُه مردود. هو مؤمن بوجاهة أفكاره وما يحلم به، ومصرُّ على تنفيذها في الشوط الثاني من حكمه، لكن ذلك الحقِّ لا يكون على حساب حرّيات الآخرين من أبناء وطنه وحقوقهم، فحرمان الخصوم لمجرّد وصفهم بالأشرار، والالتزام علناً بعدم تسليمهم السلطة، قولان وسلوكان

يحتاجان إلى مراجعة، لكونهما طريقاً مسدوداً يؤدّى بصاحبه إلى نتائج غير

ترامب بواحه مرشحة سيدة

يعيد الحزب الديمقراطي في أميركا ما فعله قبل ثماني سنوات، عندما قدّم سيدة

للمنافسة على منصب الرئيس. وفي المرّتين، كان المنافس هو دونالد ترامب، الذي

نجح في الأولى أمام هيلاري كلينتون، بعد أن أظهرت النتائج الشعبية أنها فارت

بأكثرية واضحة، ولكنها لم تجتز، في الواقع، الحاجز المفترض في المجمع الانتخابي،

وهي طريقة أميركية فريدة في حسابات نتائج الانتخاب. يظهر المجتمع الأميركي

مستّوعباً لوجود سيدة مرشّحة ومؤيداً لها على صعيد شعبي وازن، إلا أن هناك

أيضاً، كما يبدو، قطاعات هامة ومؤثرة انتخابياً، ما زال لديها تَحفّظ من مشاهدة

امرأة في البيت الأبيض. وكان قد تسرّب خلال انتخابات 2016 شريط قديم يقول

فيه ترامّب إنه «قادر على أن يفعل أيّ شيء بالنساء»، اعتذر عنه لاحقاً، لكنه يبقى

قائماً اعتبارُه مهيناً للمرأة، وخصوصًا إذاً استخدمه رجلٌ ينافس امرأة. ورغم ذلك،

لم يكن هذا التصريح فعّالاً بقدر ملابسات بريد هيلاري الإلكتروني الذي أثار لغطاً

خُلال الدقائق الأخيرة يوم الانتخابات، وكان كافياً أن يودى بها وبمشروع الحزب

لم يتخلُّ الدّيمقراطيون عن النساء، رغم تلك النتّيجة، فقد اعتمد بايدن على سيدةٍ

خلال حملته في انتخابات 2020، عندما اختار كمالا هاريس، ووضعها في الموقع

الثاني مباشرة بعده، حيث استطاع الثنائي قلب الطاولة في وجه ترامب وإخراجه

من البيت الأبيض، رغم الشعبيّة الواسعة التي يتمتّع بها. ومضى الديمقراطيون في

سياستهم النسائية عنٰدما وصلت 93 سيدةً إلى الكُونغرس، وهو عدد يعادل تقريباً

ثلاثة أضعاف الجمهوريات في المجلس نفسه. يشير العدد إلى الزخم النسائي في

نسيج الحزب الديمقراطي. وتأتى قضية الإجهاض، وهي شأن نسائي خالص، في

صلب الحملة الانتخابية لكامالاً هاريس، ومن عناوين التحدّي الكبير الراهنة بين ـ

الحزبين، حيث ما زال جمهوريون كثيرون يقفون موقفاً مضادًّا للفكرة، ويضعها

مرشّحهم في قمّة السردية الانتخابية التي يجري تبنّيها لجذب فئات شعبية أكبر.

تختلف في كُل انتخابات رئاسية أميركية العناوين الأساسية للمنافسة، رغم أن

الحزبين يتنافسان على المنصب منذ زمن بعيد. وفي انتخابات نوفمبر المقبل،

يتواجهان بعناوين جديدة، فترامب بما يمثِّله من تَّقاليد «بيضاء» وسياسة

محافظة، وخطاب شعبي يحمل سمات قومية وأصولية، في مقابل هاريس، وهي

ولديها هوية أنثوية هي أساسية في جوهر حملتها الانتخابية، وواحدة من نقاط

ارتكاز الديمقراطيين. ويمكن اختصار هذا النزال بمواجهة بين رجل وامرأة، ومن

ضمنها المفاهيم الجنسية. ويتضح ذلك في خطابات المرشّحين، حيث التركيز على

الجنس والمظهر، فلا يجد ترامب بأساً بوصف كامالا «الجميلة»، ويكمل: «جميلة

تشبه زوجتي»! رغم أنه واجه سيدة سابقاً، إلا أن النزال عندها كان مختلفاً، إلى

حدِّ ما. فهيالآري بيضاء، ما يعني أن أصول كامالا تدخل عاملاً جديداً في المواجهة.

من المبكّر الحديث عن فائز أو احتمّالية فائز، فقد أثبتت استطلاعات الرأي هـأمش خطأ

كبير في انتخابات 2016 وحتى في انتخابات 2020، والاستطلاعات تتذبذب بشدّة،

بحسب ما يمكن أن يستجد. ومعروفٌ أن مسؤولي الحملات الانتخابية يتصيّدون

للطرف الآخر أقلّ السقطات، ويخبئونها انتظاراً للوّقت الحاسم، ولكن المعيار الأهم

هنا، هو شخصية المرشحين وتجربة كل منهما. سباق الحصول على لقبأول سيدة

تدخل البيت الأبيض، دونه مفاجآت، وإحدة منها تأتي من جمهور المرشِّح الديمقراطي

روبرت كينيدي، الذي انسحب رسمياً قبل يومين، وأعلن قسم من مؤيديه على وسائل ـــ

التواصل أنهم سيصوتون لترامب الذي قهر سابقاً سيدة طموحة وخلفها إرث عميق

وجماهيرية كبيرة، ويأمل أن يعيد الكرّة، وإن نجح في ذلك فسيسجّل على اللائحة

بوصفه الرئيس الثاني في الولايات المتحدة الذي حكم فترتين رئاسيتين غير متتاليتين.

سيّدة ملوّنة لديها «حلم» حسب مفهوم مارتن لوثر كينغ، وتتبنّي خطاباً معاكس

الديمقراطي الهادف إلى إيصال سيدة إلى كرسى الرئاسة.

قَوْكُ فَي «الْمِثْلِيَّة الْمَعَارِسة»

لا يخلو أي بلد مغاربي، وربما مختلف البلدان بدرجات مختلفة، من وجود «حياة سرية»، ممنوعة بقوة القانون، أو بالوّازع الْأَخلاقي، أو بالاعتقاد الديني، أو بالعرف الاجتماعي، أو بالاستبداد السياسي. وتقوم تلك الحياة في مختلف مناحى الوجود الإنساني حيثمًا يتمكّن الفرد، بصرف النظر عن طبيعة النوع البشري وسنوات الأعمار ودرجات التطور ومستوى الوعى المكتسب، من التصرّف المُعيّن على أنه، من حيث التفكير وفى سبيل خوض غمار الممارسة، الحقّ الطبيعي الذي لا «يَكْفُلُه» إلا شعوره الخاص بأنه يتمتّع بمطلق تلك «الحرية» يجدُّوا في التفلسف إلَّا القيود.

اللُّهم، في هذا، أن الأعتقاد في الحقِّ،

الحُريَّة، (حوار ضمني بين المفهوم والتأويل إذا شئنا)، يجرّي في اللحظة عينها التى يتحوّل فيها القعل إلى مغامرة ضمَّن محيط اجتماعي، وفي النسيج الذي يؤطّر الحياة والممارسا والتفكير المنطقي في بعض الأحيان. أي فًى النَّطَّاق القَائَم ٱلْمُصروس بِالشَّرائع المُحْتلفة، دينية وغير دينية، والقوانين الوضعية المسنونة، فضلاً عن التأويلات النابعة منها، وعن البناء الأيديولوجي

الذي يزكّى مختلف أشكال الممارسات أو يعلُّل دوافعها، ويصورة خاصة في حُتُرْ محموعة من المُفَاهِيمُ والمصطلحاتُ الاتفاقية لا تترسّخ في الواقع، ولا تعيش في استقلال عن الأفراد، وفي تفاعل متبادل معهم أيضاً بحكم الضرورة والاستعمال، إلا عندما يتوافقون على تسميتها، بدافع الحرص، أو المصلحة، بـ«السلم المدنى أو د«الحالة الاستثنائية» أو د«الصرآء الطبقى المنظّم» أو بـ«الوئـام والتحضر) . إلخ. ومنهم من يحوّل ذلك كله إلى «قانون» اقتصادي مرتبط بالسوق، يفلح فى إقناع الزبون بأهمية البيع والشراءً، والمُبادلة التجارية، والربح والخسارة وسوى ذلك، أي كل ما يرتبط، في الواقع، بِطَرَفَى المعادلة القائمة دائماً: علَّى القوة والعملُّ في جانب، الرأسمال والاستغلال في جانب أخر. والتسميات الاتفاقية التَّابعة من مصالح، بسبب الاتفاق الذي بُحَدّد معانيها ويسيّجها، لا تفيد إلا في الكشف عن الاختيار المناسب، أو الأسلم لكى يكون وجود الفرد في المجتمع محكوماً مضبوطاً بصورة تلقائية (درجاً التحضّر)، أو بتدبير سلطوي قمعي (درحة الاستنداد)، تلافياً لقيام الحروب الأهلية الممكنة، أو بروز الصراعات المدمَّرة، وإقبراراً للخضوع السياسي المطلوب، أو لكى تكون السيطرة المطلقة القائمة على العُنف والقهر، هي الأسلوب الممكن، إن لم يكن الوحيد، لمواجهة المخالفين والمختلفين والخائفين في العالم السرّي المنتشر في المجتمع، وقد يكون أبضاً على صعيد النظام الحاكم نفسه. بناءً على هذا الفرش، يمكن عرض مختلف

القضايا والظواهر المنتشرة في المجتمع

كما يمكن مناقشة حالاتها وظروف

ارتباط الأفراد بها في تجاربهم اليومية،

لأنها من القضايا والظواهر التي تبرر في

بالأضافة إلى الأهداف المتناقضة التي تحرّك اهتماماتهم، ودرجات الوعى التــ ترسم، لكل واحد أو لجميعهم، أفقَ تفكيرٍ لا يمكن تخطِّيه، كما تُبَرِّرُ لهم أنجعً السَّبِلُ لِّجَنَّى الْمُعَانِم، أو التَّحسُّر على المفاسد، أو القبول (والتبرير هنا مَدْحُ للقناعة والرضا) بالأمر الواقع والمكتوب. وعموماً، الخشية الوجيدة، في ظل القوانين المسنونة، أن يتحول الفعل إلى جريمة، أو الحقِّ، إنْ وُجِدَ، إلى ظلم وباطل، أو القوة إلى استبداد، أو الديمقراطية إلى فوضى ضد السلطان الحاكم بالشرعية الْمُتَوَهَّمَة. المقصود بالحياة السرّية في الدول المغاربية هو تلك التي توجد، منّ المُّـرَاقَـّب، وفي عَفلةٍ، عَالباً ما تَكونَّ مفترضة، عن آلعيون الساهرة للسلطة المتحكمة. ولكنها، من الناحية الفعلية، مــوازاةٍ مَّـع الاعتقاد الأخــر فتى ممارسا حياة حقيقية في ظلِّ العتمة، وظواهرها قائمة في نطاق آلمنع، أو مقموعة، ولكنها تتمتّع، مُع ذلك، بنوع من التستّر الأعمى الـذي لا يفلح في إدانـتـهـا، بـل لا يريد، مع الاستطاعة، خوفاً من تحوّل المنع القانوني، في نظر الأغيار المُرَاقِبين، إلى

بغيره (الخصوصية، المحلية، الشأر الخاص). وَكَمْ تَنزعج الديمقراطية المُدَّعاة عندما يكتسى الفضح في التقارير الدولية طابع الاتهام أو الإدانة. تعني السرّية، في هذا المصال، أنها «خشيَّة» مفروضة لاَّ تتمتّع بأي اعتراف، أو أن الاعتراف بها (العلانية، لا الشرعية) ىحتاج إلى عمل شباقً، دونه النصوص الزجرية والموانع الأضلاقية والقانون الوضعي أيضاً. وعندما تتعارض السرّنة، ممارسيَّةُ، مع منظومة القيم السائدة، نصوصاً أو اعتقادات، تصيح، بعد المفسدة، إفساداً مرتّباً ومقصوداً للوض الأخلاقي والاجتماعي معه. هكذا تُـوُّوُّا العملية، في الدائرة المغلقة التي توجد عليها في المجتمع، لأنها أمست سلوكاً مقبولاً ومرفوضاً على الدرجة نفسها تقريباً من المُقْتُولِيَّة، (بمعنى الاتساق والانسجام)، ولأنها تدور أيضاً، انطلاقاً من بعض «المسلّمات الدينية» المتمكّنة من المجتمع، حول محورين متقابلين: المنع والإباحة، يدانيهما القانون و«الغاب»، وتىداعىيات أخسرى تتبعهما، كالنور والظلام، الجاهلية والعلمانية، الإيمان والإلحاد، وقس على ذلك من المتناقضات الجذرية التى يستحيل التأليف بين

لو اعتمدتُ على الظن أسلوباً في التقد، لقَلتُ: إنَّ مِن الموضوعات التَّى تدخل في هذا الإطار، وبعضها قائم راسخ ف نشيج المجتمع، موضوع المثلية الجنسر المحفوف فعلياً، كباقى موضوعات الحياة الإنسانية التى تتلقع بالسر ويقنعها التستر، بكثير من المحاذير القانونية والطهرانية الأخلاقية، رغم انتشارها الواسع، وتنوّع أساليبها في المجتمعات المغاريبة، تبعأ لاختلاف التطوّ التاريخي لهذه المجتمعات على مستوى القيم، والأخلاق الدينية السائدة. ألاحظ، على ضوَّءما يُذاع وينشر، وتُفْشِيه

مواقع التواصل الاجتماعي خاصة، أن

اتهام بألتحكم المقرون بالاستبداد أ الحالة في باقي الدول المغاربية، مع وجود

والصلاح ومحاربة المنكر.

تونس يمارس فيها المثليون نوعاً من جرأة «ليبرالية»، جعلت أحد أفرادهم ىعلن حهارأ ترشحه الإعلامي، أو الرسمي، للانتخابات الرئاسة.



تونس، من بين البلدان المغاربية، هي الدولة التي يمارس فيها المثليون نوعاً من الجرأة «اللِّيبرالية»، تلك التي جعلت أحد أفرادهم يعلن جهاراً ترشّحه الإعلامي، أو الرسمى، للانتخابات الرئاسية. وقد ر بعني هذا شبيئاً، إلا أن الخروج به العلُّن هو خروج بالموقف المِثْلي إلى الساحة العمومية الرسمية التي تستبد بها السياسة، ميدان تسلطها، ويجعل منها الدين بحكم التأويل مجال تحكمه

اختلافات ثانوية في الموقف، وفي أساليب التعامل، بالإضافة إلى الأنقَّسامات الأخرى البادية على المحتمع، لا تدعو إلى القلق، كما يُقَال أمام الأزمات المُهْلِكَةُ، بل تقيم الحجّة على أمرين مترابطين: أن المطالبة بالحرية لا تنفصل عن المطالبة باقرار العمل بالنظام الديمقراطي، وفي ساسه الحقوق والحريات المذكورة للشعوب في جميع المواثيق الأممية الانسانية، للقضاء، أو للحد، من ممارسة الاستبداد السياسي والهيمنة الأبدُبولوجية للسُّلطات الحاكمة. والثاني أن المطالبة بممارسة الحق، خصوصًا إذا كان مشمولاً بالأخلاق الدينية، يلزم أن تتحرّر من «التأويل المقاصدي» الذي يتهم الممارسات المختلفة الشذوذ، ويدين انحرافها عن «الطبيعة . البشرية». هذا مع الاعتبار بأمرين آخريْن برتبطان بهما: الأول يعنى أن التعبير عن المُيلُ الجنسي المثلّي يُزداد مع المنع قوة، ومع الإكراه قدرة على الممارسة الجريئة، ومعُ «الشذوذ» الذي يوصم به صلافةً في الُدعُوة إلى الحرية الْفُرديَّةُ. والدليل أنَّهُ أصبحت للميل المثلى المذكور، وهذا هو الأمر الثاني، مواقعه وصفحاته وممثلوه وحركاته «العاطنية»، مع الإشبارة إلى أن الفئة المهمّشة منه، التي لا صوت لها سرّيتها الدائمة، ماضيّة في ممارسة تُليّتها في عمِق المجتمع القامع المانع، وفي الحالة المُذِلَّة للوضع السكيروفريني الراسخ في المجتمعات، خصوصاً عندماً «تتفاعل» تلك الحالة، بطريقة مقلوبة، مع السلطة الاستبدادية الحاكمة باسم الشَّرعية الوطنيةُ» المنَّافحة عن القِّوَامَةُ

محمودة. والذين يدفعونه نحو البقاء في الحكم بكل الوسائل المخالفة لقواعد الصراع الديمقراطي لا يريدون له الخير، وسيتخلُّون عنه عندما تتغيّر حساباتهم. لا أحد فيهم سيتحمّل المسؤولية إن تغيّرت الأوضاع والموازين.

محدّداً...

محمد أبو رمان

أحيا نشطاء سوريون، قبل أيام، ذكرى مجزرة الكيماوي في الغوطة في دمشق قبل 11 عاماً (الوسم #مجزرة_ الكيماوي، على «إكس»)، وأُكَّدواً أنَّهم لن ينسوا تلك المجزرة الرهيبة التي راح ضحيتها عشرات الأطفال والنساء، عندما قُصفوا بالسلاح الكيماوي، وأعاد المشاركون نشر الفيديوهات والصور لما ارتكبته مليشيات تابعة لإيران، حزب الله والقادمون من العراق وأفغانستان ومناطق أخرى، من مجازر وقتل بحقّ المدنيين، ما أدّى إلى تهجير قسرى لأعداد كبيرة من السكان. لا يزال ملايين من الشعب السوري مهجّرين، ويعانون الأمرّين. ولولا دعم النظام الإيراني وحزب الله نظام الأسد، لما تمكّن من البقاء. أكثر من ذلك، يأتى النفوذ الإيراني في كل من العراق وسورية واليمن ولبنان ضمن ما تسمّى استراتيجية المليشيات السلّحة، وعلى حساب مفهوم الدولة نفسه وقوتها، وفي عديد من المرّات هو نفوذ مرتبط بالبعد الطائفي (وأغلب المليشيات المشاركة مسكُّونة بالبعد الطائفي الشيعي).

على الطَّرف الآخر، تشير استطِّلاعات الرأي إلى التحسّن الكبير في شعبية إيران خلال الحرب على غزّة، مقارنة بما وصلت إليه من انهيار في العالم العربي، خلال الثورة السورية. ومن الواضح أنّ السبب يعود إلى التحالف بين إيران وحركة حماس، وما تلقّته الأخيرة من دعم عسكري (أقرّ به زعيم الحركة يحيى السنوار بصورة

وبالرغم من أنّ عرباً وفلسطينيين كثيرين أصيبوا بخيبة أمل لمحدودية مشاركة حزب الله في بداية الحرب مع «حماس»، وعدم فعالية ما يسمى «توحيد الساحات» (تحوّل المصطلح لاحقاً إلى ساحات الإسناد؛ للتحايل على دلالة المصطلح الأول)، إِلَّا أَنَّه مقارِنةُ بِالمواقف العربية عموماً فإنّ «محور الممانعة» دخل جزئياً في المعركة، . ووجّه ضريات عسكرية، وتحمّل خسائر مادّية ويشرية عديدة بسبب ذلك

انعكس هذا التناقض في صورة إيران والموقف منها، أيضاً، على حركة حماس والنقاش الداخلي بين أجنَّحتها المختلفة، من الأحداث في سورية، إذ تمسَّك رئيس المكتب السياسي حينها، خالد مشعل، بعدم دعم النظام السوري، وغادر دمشق، واتَّخذ موقفاً مؤيداً للمعارضة السورية. وعلى الطرف الآخر، غضب يحيى السنوار ومعه قادة كتائب القسّام من هذا الموقف، وحافظوا على العلاقة مع طهران، وقالوا إنه لا يوجد خيار سياسي - استراتيجي للحركة إلا طهران، لأنّ باقي الدول العربية تنتظر لحظة وقوع الحركة وانهيارها، ولا تزالان، طهران ودمشق، تحملان على خالد

تبحث إيران عن مصالحها القومية والسياسية والاقتصادية، ولا تعرف لعبة السياسة الدولية إلّا لغة المصالح والقوة والنفوذ. وضمن هذه الحسابات، موقف الفريق المتعاطف أو الداعم والمؤيد لإيران أنّها تمثل ظهيراً وحيداً يقف مع الفلسطينيين، وفي مواجهة مشروعات تصفية القضية. وعليه، يحتِّم التقاء المواقف

والمصالح الاستراتيجية هذا التحالف مع إيران، لحماية القضية الفلسطينية. وفي المقَّابل، حجيَّة الطرف الآخر (عربِّياً) متماسكة أخلاقياً، وتتمثَّل بأنَّه مقابل هذه المواقف، التي تلتقي في نهاية اليوم مع المصلحة القومية الإيرانية، أولاً وقبل كل شيء، ليس من حقّ الحرس الثوري وفيلق القدس والمليشيات التابعة لهما قتل المدنيين السوريين ودعم نظام مستبدٍّ دموى ضد شعبه، وتكوين شبكات للمخدّرات على مستوى المنطقة، وأضعاف الدولة الوطنية لصالح الاعتبارات الإيرانية والفئوية. وفوق هذا وذاك، الصمت عن مواقف إيران في جانب خطير وكبير في دمشق وبغداد وبيروت ودول عربية عديدة بذريعة القضية الفلسطينية، لا يتفي حق ملايين البشر الذين دفعوا ثمناً غالياً من السياسات الإيرانية أن يكونوا ضد أيران في المنطقة. يعكس الموقف من إيران حجم المفارقات والمعضلات والتناقضات في المجتمعات والدول العربية اليوم، إذ أصبحت الشعوب والأطفال والنساء والأمنّ الإنساني اليومي بمثابة الضحية الأولى لهذه الألعاب الدولية والإقليمية في سياق

«حياة الصاعز»... السياسة والكُفيك السعودي

ربما يفسّر المشهد القصير في فيلم «حياة .. الْمَاعِزِ» للرَّجل السعودي الثَّري بسيارته الفارهة، المتعاطف مع العامل الهندي نجيب، من ولاية كيرلا، بعد أن أمضى سنوات مستعبداً، وفي ظروف قاهرة، من مالك للأغنام في مزرعة صحراوية نائية ىعد أن أوهمه هذا بأنه كفيله، غضب كثيرين في السعودية من الفيلم الذي لا بعرض صورة إنجابية لدولتهم ولا مجتمعهم سوى هذا المشهد القصير، ومز خلال شخص واحد يدعو للعامل، قائلاً! «ربّ ارحم هذا الرجل».

أثَّار الْفيلُم جدلاً كُبِيراً، فنِّيا وسياسياً فعضهم، خصوصاً في مصر، رأى أن صرف السعودية أموالاً طائلة على أعمال فنية وترفيهية لم يمنع أن يأتي نقد المحتمع والدولة في فيلم سينمائي، وعلى منصة يعد مشاهدوها بمئات الملايين

.. وتعيدا عن الدعاية والحانب الفني لامس الفيلم قضية أساسية في المجتمع السعودي، والخليجي عموما، وهي حقوق العمّال الّتي كانت موضوع انتقادات مر منظمات حقوقية سنوات طويلة. وفي المقابل، كانت الدول الخليجية تعمل على تحسين أوضاعهم عبر تقنين ساعات العمل، لتفادى أشعّة الشمس الحارقة، وفتح مدن عمّالية... إلخ، لكن نظام الكفيل بُحدٌ ذاتهُ بقى إشكأليًّا. ويُحسبُ للفيلَم أنه أعاد تقديم «الكفالة» سلعة، بمعن أن العامل البسيط يقدّم أو يبيع جهداً (بلغة الماركسيين)، تحتاجه السوق، لا بل يستغلُّه يعضهم، يسبب حاجته لها، وهي لا منَّة، ولا مساعدة من الاقتصاد السعود:

(أو الخليجي)، لأولئك العمّال. وهنا تظهر

الرق الأميركية قبيل الحرب الأهلية

أَخُر الْفيلم، الذي يدرك ذلك.

الإنتاج الهندى للفيلم بمنحه بعدأ سياسياً- اجتماعياً أخر، فقد كان النقد القادم من الدول المصدّرة إلى العمالة للخليج محدوداً، فدول كالهند وباكستار وبنغلادش، وأخيراً من دول أفريقية (خصوصا في الإمارات وقطر)، وبحكم الأعداد الكبيرة المتّجهة إلى تلك الدول الخليجية، تتفادى نقاش أوضاع العمّال من مواطنيها، وبالتالي، قد يكون «حياة

منذ ظهوره ولعل سعد الدين إيراهب من أوائل من تلقّف الفكرة في كتابه «النظام العربي الجديد» بداية ثمآنينيات القرن الماضيّ، حين أشار إلى النماّذج الاقتصادية -آلاجتماعية الصاعدة فح السوق العربية، ووصف نظام الكفالة بأنه «دور اجتماعي - اقتصادي من أغرب أنواع

(إعلامي من الأردن في لندن)

الرمزية العالية في مشهد الثري السعودي رسالة الفيلم الساسة قوية، وهذا ما تكرّر فى كثير من أفلام

www.alaraby.co.uk [] AtAraby.ar



الماعز» رسالة إلى الداخل الهندى أيضاً، خصوصاً أن المجتمع يشهد صعوداً الدول مصدرة العمالة أبضاً.

في هذا الجدل والنقاش، ومراجعة خلَّى حدة لنظام الكفالة، خصوصاً أن الدول الخليجية، وتحديداً السعودية، تبدى صعوداً واضحاً في دعم الاقتصاد المفتوح، وتشكّل نموذجاً لدّعمها عالميا. وبالتالي، فيلم مثل «حياة الماعز»، سيتكرّر مرّات، ولن يقتصر على هذا الجانب

يمينياً ويُعاد طرح الأسئلة القومية، وإن بشكل سلبي في معظم الأحيان. وعليه، قد لا تحصر حقوق العمّال وظروف عملهم في دول الخليج، لا بل قد تثير الجدل في رسالة الفيلم السياسية (لا يناقش المقال جوانبه الفنية) قوية، وهذا ما تكرّر في كثير من أفلام «نتفليكس». ولافتُ أن نثارً موضوعُ الكفيل، بعد أن عُرض في فيلم، وهو الذي لم يكن يثار إلا على استحياء عربياً، وهو ما يستدعى انخراطاً أكتر

يجرى استبعاد المنطق الاقتصادي في التعامل مع ظاهرة «الكفالة»، حتى من المكفولين، وهم الحلقة الأضعف، لذلك لا يُلقى اللوم عليهم كثيرا، هو ناتج م طبيعة هذا النظام، الذي لم يتطوّر كَثيراً

الأدوار في التّاريخ»، فالكفيل، بمحرّد «تحمّل مسؤولية مبهمة تحاه السلطات والمكفول»، يستطيع التحكّم بالمكفول، والاحتفاظ بجواز سفره (تغيّر هذا ف معظم دول الخليج)، وهنا يصفها سعدً الدينُ إبراهيم بـ«تجارة بشرية» أقرب لى «الرقّ المؤقت»، وهذا ما استطاع فيلم «حياة الماعز» عرضه، أن الجهد البشرى هذا عرضة للسرقة، والاستغلال، ومع تطوّره، بات تعامل السلطات معه

بيروقراطياً بحتاً، كما أظهر الفيلم، في بحث الكافلين عن مكفوليهم في السجر بسبب هربهم، وكأننا إزاء مشهد من أفلام

ً بلغ السيك الزّب*ب*

مصطفى البرغوثي

كم مرّة يمكن أن تُفطر قلوبنا ونحن نشاهد عَساد أطفال غزّة تتمزّق بقذائف حيش الاحتلال، ونحن نسمع الأنين الموجع لأمهات فقدن أطفالهن، ومنهم 115 طفَلاً ولدوا، وماتوا، خلال العدوان الوحشى المتواصل، وبعضهم لم تُتَح له فرصة العيش أكثر من يُوم أو يومين. 50 ألف شهيد وشهيدة وربما أكثر، و93 ألف جريح سيموت ربعُهم على الأقل بسبب انعدام العلاج، ودمار لم يترك ببتاً ولا جامعة أو مدرسة ولا مستشفى أو شارعاً أو خزّان ماء أو خيمةً.

هل فقدت الإنسانية إنسانيتها؟ وهل ابتُليت بعض دول الغرب بحكَّام خانَّعينَ للحركة الصهيونية؟ أو لعنصريتهم العمياء الرخيصة؟ أين ذهبت نخوة العرب والمسلمين؟ وهل فقد بعض حكّامهم الاحساس بالكرامة، وواجب الدفاع عن مستقبل شعوبهم؟ ألا يذكرون المثل الذي تعلَّمه كلٍ طفل عربي في صفوف الدراسة

الأولى «أكلتُ يوم أكلَّ الثور الأبيض»؟ ما يجري في غزّة ليس فقط جريمة إبادة جماعية، وليس مجرّد عقوبات جماعية وتجويع، وليس مُجرّد تطهير عرقي لمليوني شخص على الأقل أجبروا على النزوح والهروب تحت القصف الوحش ستٌ مرّات أو أكثر. وما يجري ليس فقطّ حربأ بيولوجية أوقعت مليونأ وسبعمائة ألف مريض بالأوبئة والأمراض، وأحيت أوبئة كشلل الأطفال والتهاب الكبد الوبائي

والسحايا. ... بل هي استباحة شاملة وكاملة تمارسها القاشية الصهيونية ضد البشر والحجر والحيوانات والشجر وكل ما هو حيّ أو ميّت في قطاع غزّة. كيف تحجّرت قُلوب دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي في الغرب، وعميت أبصارهم التي لا تريد أن ترى، وصُمّت آذانُهم التي لا تريد أن تسمع، ومن سيُصغي بعد اليوّم لأكاذيبهم وادّعاءاتهم وبرامجهم ومشاريعهم؟ ولماذا يهرب الصحافيون الغربيون إلى حانات تل أبيب ويرفضون حتى قراءة ما يصل إليهم عن معاناة الفلسطينيين، ويواصلون أُنتَظار إصابة إسرائيلي أو أكثر، ليمجّدوا الضحية المزعومة، والدائمة، إسرائيل، حتى وهي تذبح الشعب الفلسطيني في غزّة من الوّريد إلى الوريد، وتوسّع جرائم مستوطنيها في القدس والضفة الغربية؟ ولماذا يصرّ حكّام الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وغيرها على مواصلة تزويد إسرائيل بالسلاح والقنابل والقذائف، وهي تذبَح الأطفال والنساء، وتبطش بكل ما هق

إنسانيِّ في غزّة؟ أكثر الأرقام ترويعاً أن إسرائيل ألقت على قطاع غزّة ما لا يقلّ عن ثمانين ألف طن من القنابل والمتفجّرات، بما يعادل أربع قنابل نووية مما استُعمل في الحرب العالمية الثَّانْية، بحيث كانت حصّة كل رجل وامرأة وطفل في غزّة 36 كيلوغراماً من المتفجّرات والقنابل الأميركية. بل إن الولايات المتحدة التي تدّعي الدفاع عن الحربة، وتعاقب روسيا

بحجّة احتلالها أراضي أوكرانية، أرسلت إلى إُسْرَائِيل، وأقرّت، منذَّ 7 أكتوبر، 45 مليار دُولار من القذائف والأسلحة، وكأنها تكافّع؛ إسرائيل بمليون دولار مقابل قتلها كل رجل وطفل وامرأة فلسطينيين. ثم يتوّج بلينكن لؤمه للمرّة التاسعة بتقديم الغطاء لأكاذيب مجرم الحرب نتنياهو وادّعاءاته ليحلّ الجانب الفلسطيني مسؤولية رفض نتنياهو وقف الحرب الهمجيّة على قطاع غزّة. السؤال الأهم: لماذا تواصل محكمة الجنَّايات الدولية التقاعس والتردّد عن تطبيق ما طالب به المدّعي العام للمحكمة، بعد تأخير، بإصدار مذكرات اعتقال لنتنياهو ووزير حربه غالانت؟ وإلى متى ستواصل محكمة العدل الدولية مداولاتها بشأن حرب الإبادة، أم أنها تنتظر أن يُباد كل الشعب الفلسطيني قبل أن

الإسرائيلية، ويعيدُه معظم السياسيين الإسرائيليين، أن نتنياهو وحكومته الفاشية هم من يعطّلون الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ويُفشلون كل جهد وكل مبادرة للوصول إليه، لأنهم يفضّلون حماية مصالحهم السياسية، ولا يأبهون حتى لحياة الأسرى الإسرائيليين الذين يموتون، الواحد تلو الآخر، نتيجة القصف الإسرائيلي. ومع ذلك، يتستّر بلينكن وبايدن عليهم، ويُلقون بالمسؤولية على الضَّحية، أي الجانب الفلسطيني. نعرف نحن الفلسطينيين، وبالتجربة العملية المرّة تلو الأخرى، أن كل هؤلاء لن يحمونا،

يعرف الكلِّ، وذلك ما تكرّره معظم الصحف

لن يغفر التاريخ لأي شعب عربتي يتقاعس عن فُعل كُل ما يستطيع للضغط على أب حكومة تواصل التطبيع مع حكام إسرائيك الضاشييت

ألم يتركوا بيروت تحاصر وتدمر عام 1982؟ ألم يتركوا الضفة الغريبة وقطاع غـزُة يُجتـاحـان ويـدمّـران عـام 2002، ألـم يُحاصروا حتى الرئيس ياسر عرفات الذي وقّع اتفاقية السلام معهم وسمّموه، بعد أن منحوه جائزة نوبل للسلام؟

لكن ما يجري في غزة يجب أن يستنهض كل إنسان لديه شرف وكرامة، مسلماً كان أو مسيحياً أو عربياً أو غربياً أو أعجمياً أو فلسطينياً، فما من قضية أكثر عدالة اليوم من إنقاذ الشعب الفلسطيني في قطاع غزّةً

من الذبح والإبادة الجماعية. ولا يجوز لأي فلسطيني، أينما كان، أن يتقاعس اليوم عن تأدية واجبه، كما لا يجوز لأي قياداتٍ فلسطينيةٍ أن تواصل الاختباء خلق ستارةً الانقسام، للهروب من استحقاق الوحدة الوطنية على برنامج واحدٍ، وقف الحرب والعدوان والجريمة التي تُرتكب في غزّة. ويجب أن لا يهدأ كل شارع أو مدينة أو حي في العالم حتى تتوقف هذه الحرب الإجرامية المدمّرة، ولا بد أن تصبح كل جامعة، وخصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة، بؤرة ثورةٍ وتمرّد يتجاوز حتى ما تحقق في إبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران. ولا يجوز لكاميلا هاريس أو حزبها الديمقراطى أن تأخذ صوتاً واحداً مناصراً لفلسطين، قبل أن تبادر إلى إجبار نتنياهو على وقف حربه الهمجية. ولا يمكن بعد اليوم القبول بالولايات المتحدة وسيطأ، لأنها ليست، ولم تكن، ولن تكون، إلا منحازة لإسرائيل، حتى ينهض جيل أميركي جديد يحرّرها من سطوة التواطؤ مع اللوبي الصهيوني. ولن يغفر التاريخ لأي شعب عربيِّ يتقاعس عن فعل كل ما يستطيعً للضغط على أي حكومة تواصل التطبيع مع حكام إسرائيل الفاشيين، وهم يرتكبون كلُّ هِذِهُ الْجِرائِمِ. لن ننكسر، ولن نخضع، ولن تُهزم غزّة، ولن يغفر الفلسطينيون لكل من تلطّخت أيديهم وعقولهم وضمائرهم

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

بدماء أطفال غزة ونسائها. ... كفي فقد بلغ

مفاوضات القاهرة والمخاوف المصرية

عمر سمير

فيما انهمك المصريون فى الحديث عن الحرب، ودخلوا مكلمة اختيار يحيى السنوار رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس، تــارّة بمنطق التنظير شديد التعالي في بعضه على الواقع وعلى حركات المقاوّمة، وتارّات بمنطق الإشفاق على الشعب الفلسطيني من التبعات الكارثية للحرب، وأخرى تحمل نبرة الإدانة للمقاومة ذاتها. ومع تزايد المخاوف الدولية والإقليمية من توسّع الحرب إقليميا بعيد سلسلة الاغتيالات الكبيرة لقيادات من «حماس» وحزب الله، والمخاوف من ردود واسعة النطاق عليها، بالتوازي مع التطوّرات المعدانعة للحرب، اتجهت أنظار كثيرين إلى مفاوضات القاهرة، هذه الجولة التي يعوّل كثيرون عليها أن تنهي هذه الحالَّة بالتوصل إلى وقف إطلاق نار، أيًّا كان الثمن. وبالتأكيد، هذه المكلمات في بعضها مجرّد ممارسة لشهوة الكلام والإفتاء، ون من بلد لا رئيس مجلس قروي، وأكبر وأقدم تنظيم سياسي فيها لم يستطع أن يختار قيادة متفقاً عليها، وتقوم بالتعديل على الحركة الخضراء التى صارت رسالتها المقاومة عالمية، واستطاعت أن تختار قيادتها بالإجماع في قلب حرب خلال أيام قلائل، بينما نخبنا الدينية والمدنية، بكل أحزابها

ورموزها، تمارس الكراهية السياسية والتعالى والعناد والاستكبار أكثر من عقد، بما يجعلها أبعد ما يكون عن أي فلسفة أو منطق أو تحليل، وتحتاج الكثير من رموزها ومثقفيها وقياداتها للكشف على قواها العقلية والنفسية، فلا شبك أن هناك مخَّاوف لدى النَّظام من الإعجاب الشعبي بنموذج المقاومة. وبتبنيهما الموقف الإسرائيلي بتفاصيله واشتراطات نتنياهو الجديدة، يُفشل بايدن وبلينكن المفاوضات قبل أن تبدأ، فلا انسحاب ولا وقف كامل او دائم لإطلاق النار ولا انسحاب من محوري فيلادلفيا وتتساريم، بل الأمر أشبه بما طرح في بداية الحرب من حديث عن هدن متقطعة، وهدا يدفع الحرب إلى الإستمرار حتى نهاية السباق الانتخابي على الأقل، ويوفر لنتنياهو غطاء سياسيا ووقتاً، لكنه مقامرة كبرى ووجه المقامرة أنه بقامر بالموقف المصرى الرافض شبكلتا احتلال محور فيلادلفيا أو قبول التهجير، ويهدّد بانفجار باحتمال اجتياح لبنان والتوسّع في جبهة الشمال وإعطاء فرصة لحدوث الرد الإيراني أو توسيع الحرب لتطاولها وتعصف باستقرار المنطقة إلى الأبد. وبالإشبارة إلى المخاوف المصرية من بقاء جيش الاحتلال في محور فيلادلفيا على طول الحدود، وهو موقف شكلي، إذ كان الإعلام المصري يشكّك،

في البداية، في احتلال اسرائيل مجدّدا محور نتساريم، ثم تحوّل الموقف إلى التقليل من أهمية المحور مع إدانة هامشية للسبطرة الإسرائيلية عليه، مع قبول ضمني في إطار رغبة دفينة للخلاص من حركاتٌ مقّاومة لا تسير تحت جناح القاهرة، وهي مرئية بمنظار «الإمارة الإسلامية» التي لا تريدها القاهرة على حدودها منذ فوزها بانتخابات 2006 بالأساس، رغم التنسيق الاضطراري معها لاحقا. ويبدو أنّ الصفقة التي طرحتُ في القاهرة معرّضة للخطر، خصوصًا بشأن فيلادلفياً، حيث إن ميل المقترح الأميركي أخيراً لمصلحة مواقف نتنياهو قد أوصل المفاوضات إلى طريق مسدود، فالمقترح الذي قدّمته إدارة بايدن الأسبوع الماضي لسد الفجوات بين حركة حماس وإسرائيل قد بالغ كثيراً في تبنّي مواقف نتنياهو بشأن استمرار بقاء الجيش الإسرائيلي في معبر رفح ومحور نتساريم. ولكن هناك مخاوف حقيقية ينبغى التنبيه إليها لدى النظام المصري، وهي أن سيطرة إسرائيل على المح والتي روَّجتُّها بالشُّك في استمرار إمداد المقاومة بالأسلحة عبر أنقاق مزعومة، رغم تأكيدات مصرية متعاقبة بأنه لم بعد هناك أنفاق بعد إتمام صفقة إغراقها وإنشاء جدار فولاذي بعمق 16 قدما منذ عدة سنوات، في إطار الدور الوظيفي المصري بصفقة القرن، تشى باستمرار الشك في قدرة النظام المصرى

مخاوف حقيقية لدت النظام المصري من سيطرة إسرائيك

على محور فيلادلفيا روّحتها بالشك في استمرار إمداد المقاومة بالأسلحة

عبر أنفاق مزعومة

على أداء دوره هذا، وانهيار الثقة بينه وبين الإسرائيليين.

وهناك أيضاً مخاوف موضوعية تفيد سأن بقاء القوات الإسرائيلية في محور فيلادلفيا يحمل مخاطرة كبرى طالما استمرت قوى المقاومة وعملياتها ضد تلك القوات، فواردٌ جدّاً أن تصل صواريخ

المقاومة إلى الحدود المصرية، وواردٌ جداً أن تصيب جنودا مصريين، فما الموقف حينئذ؟ وهذا يلتقى مع المخاوف التي أشار إليها عبد الفتاح السيسي من التهجير إلى سُناء وانتقال عمليات المقاومة إلى هناك، كما هو الحال في لبنان وسورية، مع توريط مصر المنسحبة من الصراع في هذه

أخيراً، المجهول سيد الموقف ولا توجد دولة عربية أو إسلامية تحاول أن تلعب الدور الأمدركي نفسه بالنسبة للفلسطينيين، ولا تتدخُّل فقط وسيطاً، حتى ولو بالتفاوض فقط، وهذه معضلة المنطقة بتعبير جمال حمدان. هناك دور تائه يبحث عمّن يلعبه ويكسب به الكثير، وهذه المرّة من دون أثمان كبيرة، فمن سيدفع باتجاه مجرّد الوصول إلى اتفاق سيتوّج بطلا، ناهيك عن غياب أي خيال سياسي عربي معاصر للمنطقة من دون إسرائيل التتى يشكل وجودها نقطة توازن لبقاء أنظمة عّدّة، أو حتى رؤية إلى مرحلة نكون في قلبها، على جبهات فلسطين ولبنان وسورية واليمن، وربما تتوسّع لتشمل أراضى إيرانِ وتركيا، وتتداخل فيها قضايا المنطقة المعقَّدة جميعاً، وليس فقط صراعاً حول خرائط انتشار القوات، كما هو الحال في هذه الجولة من المفاوضات.

توسیع اسرائیك وعدٌ تراصبی مخیف

حتى قبل حصول الاقتراع للانتخابات الرئاسية الأميركية التى قد تعيده إلى البيت الأبيض، وفي جعبته المُفاجات المزعجة، كما عوُّدُنا في وَّلايته السابقة، تسبّبت كلمات قليلة صدرت عن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بوجع رأس للأردنيين، وربما لغيرهم من العرب، لما تحمله من تهديداتِ قد تكون غابت عنهم، وهي تهديدات حقيقية ليس مستحسناً جعل الكلمات التي أظهرتها تمرّ مرور الكرام؛ إذ لا يتوانى هذا المُرشَع، عن تنفيذ ما يقوله ويقطعه من وعود، من دون حساب تداعباته على الآخرين، خصوصاً إذا كانوا من العرب، وإذا كانت الوعود تصبّ في مصلحة الإسرائيليين.

قال ترامب، في 15 أغسطس/آب الجاري، خلال لقائه مع مجموعات يهودية شكّلت تحالفاً لدعمه في الانتخابات الرئاسية «عندما تنظرون إلى خريطة الشرق الأوسط، تجدون أن إسرائيل بقعة صغيرة جدأ مقارنة بهذه الكتلة العملاقة من اليابسة المحيطة بها. لذلك تساءلتُ: هل ثمّة طريقة للحصول على مزيد من المساحة؟». تساؤل بسيط وسهل بالنسبة لترامب، لكنه يحمل خطورة كبيرة للعرب في الدول المجاورة

لفلسطىن المحتلة المعنية بتوسيع مساحة الجولان السوري المحتل، واتفاقات أبراهام للتطبيع مع العدو الإسرائيلي، الطريق للتنفيذ بسلاسة خلال عهده السابق.

والسعودية. وهي الخريطة التي لا تأتي

بجديد؛ فقد كان العرب يتحدّثون دائماً أن أطماع الإسرائيليين لا تتوقف عند حدود دولة الاحتلال على حساب أراضيها. كما أنه فلسطِّن، بل تشمل ما يسمّيها اليهود يحمل دلالات أبعد من أنه يهدف إلى كسب أصوات اليهود الأميركيين في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، ويدفع نحو وقفات كثيرة يجب أن يقفها العرب المعنيون بهذا الكلام ويتفكّروا فيه. ومن غير المستبعد أن يكون كلامه قد أصبح خطَّةً، تنتظر تتويجه في البيت الأبيض، لكى تجد طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع، كما وجد وعده بنقل سفارة بلاده إلى القّدس المُحتلة، واعترافه بضمّ إسرائيل

> ويتزامن كلام ترامب هذا مع إظهار وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، مرّات عدة خريطة ما يسمّونها «إسرائيل الكبرى» التي تضم فلسطين والأردن، علاوة على انتشار صورة خريطة على كتف أحد الجنود الإسرائيليين المشاركين في الحرب الجارية على الشعب الفلسطيني في غزّة، تُظهر «إسرائيل الكبرى» بعد ضمّها فلسطين والأردن ولبنان كلياً، وأجزاء كبيرة من سورية، وأجزاء أخرى من العراق ومصر

ترامب المولع «أرض الميعاد» التي تمتد من الفرات إلى النيل، والتي يتبنّاها المتدينون منهم. بخدمة دولة الاحتلاك إذا كانت التخطط والكلام الإسرائيليان عن «إسرائيل الكبرى» قد شُغلا الخَطاب ربما ستكون أولى الرسمي والإعلامي والشعبى الإسرائيلي في العقود السابقة من حياة الكيانُ الإسرائيلي، خطواته، لدی ولم يتجاوزا في سياق تحقيقهما مساحة حلوسه على عرش فلسطين وبعتض الأراضي السورية واللبنانية والمصرية، إلا أن حديث ترامب البيت الأبيض، الشروع المفاجئ عن الأمر ربما يفيد بأن الأمر تجاوز الخطابات والخطط، وبأن الخطط في تنفيذ وعده باتت تبحث عن سبل لتأخذ طريقها إلى بتوسيعها التنفيذ على أرض الواقع، ربما عبر الحروب والاحتلالات والإبادات الجماعية والتجويع والحصار والتهجير ومصادرة الممتلكات

والأراضي، وغيرها من أساليب إجرامية

لا يعجز عنها الإسرائيليون بمساعدة

حلفائهم الغربيين. أما أن يأذُذ ترامب

على عاتقه دعم الإسرائيليين لتنفيذ خطّة

«إسرائيل الكبرى»، فهو خطابٌ أميركي،

وربما غربي جديد، لم يسبق أن جهر به

رئيس أميركي قبل ترامب. خطابٌ ربما

يُراد منه التمهيّد لتنفيذ السياسات المبيَّتة،

بغضَ النظر عن ردود فعل الدول المتضرّرة، والتى تربطها علاقات طبية مع واشنطن وتل أبيب. وبالعودة إلى دونالد ترامب، ومن خلفه إلى دول الغرب التي بيّنت ردود أفعالها على عملية طوفان الأقصى أنها

ما زالت تحتفظ بنظرتها الاستعمارية إلى دولنا، يحضُر السؤال بشأن النظرة الحقيقية لهؤلاء نحو الدول العربية المحيطة بدولة الكيان الصهيوني؛ هل هي مجرّد أراض بلا شعوب، أم «عقارات» يمكن شراؤها أو السطو عليها، متى ما أراد الغربي القوي فعل ذلك، ومهما كان رأي سكّانها المستضعفين من أبناء الشعب العربي، أو حتى قادتهم الذين سيشعرون بالخطر على كياناتهم؟

على الرغم من خطورته على مستقبل البلاد، لم يصدر بيان أو تعليق رسمي أردني يتوقف عند كلام ترامب، ويحذر من تداعياته، إلا أن محللين ومعلقين أردنيين على وسائل التواصل توقفوا عنده وتحسّسوا خطورته على مستقبل بلادهم، غير أن ترامب المولع بخدمة دولة الاحتلال ربما ستكون أولى خطواته، لدى جلوسه على عرش البيت الأبيض، الشروع في تنفيذ هذا الوعد. عندها ستدخل المنطقة في صراع وحودى آخر، قد لا يأخُذ شكل الصراعُ المباشر، لكنه سيكون بداية لضرب الاستقرار الهش الذي شهدته المنطقة سنوات، وبداية لصراع إقليمي حقيقي، ليست الدول العربية مستعدّة له، كما هي عادتها منذ تأسّست كباناتها الحالبة.

(كاتب سورى)



تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري • مدير التحرير ارنست خوري • المدير الفني إ**ميك منعم ا** السياسة **جمانة فرحات ا** الاقتصاد مصطفه عبد السلام • الثقافة نجوان درويش • منوعات لياك حداد • المجتمع يوسف حاج علي • الرياضة

نبيه التليلي • تحقيقات محمد عزام • مراسلون نزار قنديه

■ المكتب الرئيس*ي، لندن* Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH Tel: 00442045801000 مكتب الدوحة

الدوحة_برج الفردان ـ لوسيك ـ الطابق الـ 20 ــ ھاتف: 0097440190600

عکتب بیروت بيروت _ الجميزة _ شارع باستور _ بناية west end 33 هاتف: 009611442047 - 009611567794 ■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk ■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads